دراسة العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي في الفترات الزمنية المختلفة للشركات المتداولة في البورصة المصرية: (دراسة اختبارية)

د/ ضياء محمد صلاح الدين متولي

مدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

ملخص البحث:

استهدف البحث الحالي اختبار العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية، حيث تم الاستناد إلى ست متغيرات كعوامل مؤثرة (متغيرات مستقلة)، أتعاب عملية المراجعة، حجم مكتب المراجعة، تحقيق الشركة محل المراجعة للخسارة لسنتين متتاليتين، التخصص الصناعي لمكتب المراجعة، إصدار المراجع الخارجي لتقرير متحفظ، حجم الشركة، على عملية تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع)، اعتمد البحث الحالي على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي في السنة التالية، لعينة من الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ولعدد ٥٠ شركة تمثل عدد 9 قطاعاً اقتصادياً مختلفاً وللفترة من عام ٢٠١٦ وحتي عام ٢٠٢٣ (مع اعتبار عام ٢٠١٦ كفترة إبطاء)، توصلت الدراسة لعدم وجود أثر معنوي لأتعاب عملية المراجعة على تغيير المراجع الخارجي، وجود أثر معنوي سالب (علاقة معنوية عكسية) بين حجم مكتب المراجعة وعملية تغيير المراجع الخارجي، وجود أثر معنوي موجب (علاقة معنوية طردية) بين تحقيق الشركة محل المراجعة للخسارة لسنتين متتاليتين وعملية تغيير المراجع الخارجي، وجود أثر معنوي موجب (علاقة معنوية طردية) بين تحقيق إصدار المراجع لتقرير متحفظ وعملية تغيير المراجع الخارجي، وجود أثر معنوي سالب (علاقة معنوية عكسية) بين التخصص الصناعي لمكتب المراجعة وعملية تغيير المراجع الخارجي، أخيراً توصل البحث الحالي لوجود أثر معنوي سالب (علاقة معنوية عكسية) بين حجم الشركة وعملية تغيير المراجع الخارجي.

الكلمات الدالة: عملية تغيير المراجع الخارجي، أتعاب عملية المراجعة، حجم مكتب المراجعة، تحقيق الشركة للخسارة لسنتين متتاليتين، إصدار تقرير متحفظ، التخصص الصناعي لمكتب المراجعة، حجم الشركة.

The Factors Affecting the Process of Changing the External Auditor in Different Time Periods for Companies Listed on Egyptian Stock Exchange (Empirical Study)

Abstract

This study aims to investigate the factors influencing the process of changing the external auditor in the Egyptian environment, based on test the relationship between six variables (independent variables), Audit fees, Size of audit firm, The company being loss for two consecutive years, Auditor opinion (qualified report), The industrial specialization of the audit firm, company size, on the process of changing external auditor (dependent variable).

Multiple regression model was used, to test the factors affecting the process of changing the external auditor in the following year, in order to meet the objectives of this study, random sample of 50 Egyptian corporation listed in Egyptian stock exchange were selected from 9 economic sector, from 2016 up to 2023 (considering 2016 as a slowdown period), and the results are:

1- This study found no relationship between audit fees and the changing of external auditor.

2- This study found a negative relationship between size of audit firm and the changing of external auditor.
3- This study found a positive relationship between the company being loss for two consecutive years and the changing of external auditor.
4- This study found a positive relationship between Auditor opinion (qualified report) and the changing of external auditor.
5- This study found a negative relationship between the industrial specialization of the audit firm and the changing of external auditor.
6- This study found a negative relationship between company size and the changing of external auditor.

Key words: The Changing of External Auditor, Audit Fees, Size of Audit Firm, The Company Being Loss for Two Consecutive Years, Auditor Opinion, The Industrial Specialization of The Audit Firm, Company Size.

أولاً: مقدمة، ومشكلة البحث:

حظيت ظاهرة تغيير المراجع الخارجي في الآونة الأخيرة باهتمام العديد من الجهات المهنية والتنظيمية والدراسات الأكاديمية المختلفة، لما لها من انعكاسات على جودة عملية المراجعة وتكاليف وأتعاب المراجع الخارجي والمخاطر المحتملة لفشل عملية المراجعة (مبارك، ٢٠١٠؛ Guizani and Abdalkrim, 2022).

يشير مصطلح تغيير المراجع الخارجي إلى تقديم المراجع الخارجي لاستقالته نتيجة اكتشاف ضعف أو خلل بنظام الرقابة الداخلية للشركة محل المراجعة (العميل) أو وجود رؤية أو وجهة نظر جديدة لإدارة الشركة بالتعاقد مع مكتب مراجعة جديد،

أو أن هناك مدة زمنية معينة كحد أقصى يستلزم بعدها تغيير المراجع الخارجي (Akçay, 2020; Roush, et al, 2011).

وبعد عام ٢٠٠٠، تحديداً بعد تعرض العديد من الشركات الكبرى للانهيار وخاصة شركة (إنرون) وتواطؤ مكتب المراجعة (أرثر إندرسون) مع إدارة الشركة – الذي استمر أكثر من خمسة عشر عام مراجعاً خارجياً للشركة - على إخفاء الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، زادت المطالبات بضرورة التغيير الالزامي للمراجع الخارجي بعد فترة زمنية محددة (Khalil, 2022; He, et al, 2015; Cameran, et al, 2014).

في ذات السياق، فقد أوضحت العديد من الدراسات (Robu, et al, 2016; Kwon, et al, 2014) أن عملية تغيير المراجع الخارجي سيكون لها العديد من المزايا أو المنافع (على سبيل المثال دعم استقلالية المراجع الخارجي – الحد من توطيد العلاقات فيما بين إدارة الشركة ومكتب المراجعة نتيجة طول فترة الارتباط أو التعاقد)، إلا أن هناك تيار أخر من الدراسات (Francis, et al, 2017; Bills, et al, 2015; Cameran, et al, 2015) أشار إلى المثالب المتعلقة بعملية تغيير المراجع الخارجي، ومنها ما يلي:

- ارتفاع تكاليف عملية المراجعة نتيجة التكاليف الإضافية للتعاقد مع مراجعين جدد.
- انخفاض مستوى جودة عملية المراجعة كنتيجة للتغيير المستمر للمراجع الخارجي وما يستتبعه من مخاطر فشل عملية المراجعة.

نتيجة لما سبق، تتضح أهمية دراسة العوامل المختلفة والمؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، لدراسة تلك الظاهرة بشكل متكامل ومحاولة تقديم تفسير للأبعاد المختلفة لعملية تغيير المراجع الخارجي.

على الرغم من اهتمام الجهات التنظيمية والمهنية المختلفة بظاهرة تغيير المراجع الخارجي، إلا أن هناك ندرة بشأن الأدلة الاختبارية التي تناولت العوامل المؤثرة (محددات) على عملية تغيير المراجع الخارجي، حيث اهتمت مجموعة من

الدراسات السابقة (Alsayani, et al, 2023; Guizani and Abdalkrim, 2022; Khalil, 2022; Akçay, 2020; Huang and Kang, 2018) بدراسة العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، إلا أنها لم تتوصل لمجموعة معينة من العوامل كمحددات لعملية تغيير المراجع الخارجي.

يحاول البحث الحالي تقديم تفسير فيما يتعلق بظاهرة تغيير المراجع الخارجي، من خلال دراسة بعض العوامل التي قد يكون لها تأثير مباشر على عملية تغيير المراجع الخارجي، حيث يهتم البحث الحالي بدراسة التأثيرات المحتملة لأتعاب عملية المراجعة، حجم مكتب المراجعة، تحقيق الشركة محل المراجعة للخسارة لسنتين متتاليتين، إصدار المراجع الخارجي لتقرير متحفظ، التخصص الصناعي لمكتب المراجعة، حجم الشركة (كعوامل مؤثرة تخص مكتب المراجعة والشركة محل المراجعة) على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.

في ضوء ما سبق يمكن صياغة التساؤلات البحثية التالية:

التساؤل البحثي الأول: "هل يوجد أثر لأتعاب عملية المراجعة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية؟".

التساؤل البحثي الثاني: "هل يوجد أثر لحجم مكتب المراجعة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية؟".

التساؤل البحثي الثالث: "هل يوجد أثر لتحقيق الشركة محل المراجعة للخسارة لسنتين متتاليتين على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية؟".

التساؤل البحثي الرابع: "هل يوجد أثر لإصدار المراجع الخارجي لتقرير متحفظ على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية؟".

التساؤل البحثي الخامس: "هل يوجد أثر للتخصص الصناعي لمكتب المراجعة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية؟".

التساؤل البحثي السادس: "هل يوجد أثر لحجم الشركة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية؟".

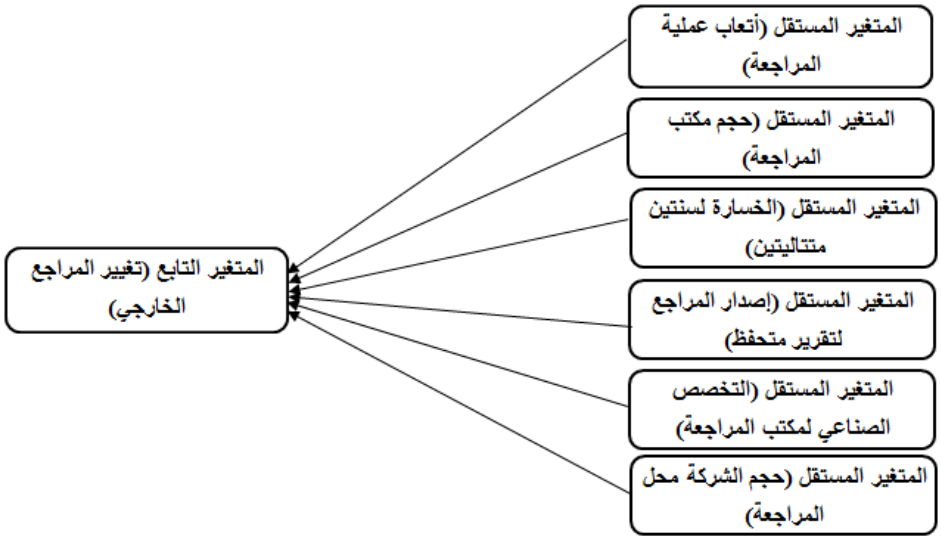

(المصدر: إعداد الباحث)

ثانياً: أهداف البحث:

يستهدف البحث الحالي دراسة العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في النقاط التالية:

- يُلاحظ ندرة الدراسات السابقة التي تناولت العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، خصوصاً في جمهورية مصر العربية ذلك في ضوء علم الباحث.
- يُعد البحث الحالي امتداداً لأدبيات المحاسبة والمراجعة فيما يتعلق بدراسة العوامل المؤثرة أو محددات عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.
- اهتمام معظم الدراسات السابقة بدراسة بعض العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي كخصائص رئيس لجنة المراجعة وأتعاب عملية المراجعة،

ووجود عدم اتفاق فيما يتعلق بنتائج الدراسات السابقة بشأن العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، **هو ما يشير لوجود فجوة بحثية، لذلك يهتم البحث الحالي بمحاولة تقديم تفسير لعملية تغيير المراجع الخارجي من خلال دراسة العديد من العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.**

- من المتوقع أن تفيد نتائج هذا البحث الجهات التنظيمية المختلفة المسئولة عن وضع ضوابط منظمة لعملية المراجعة في البيئة المصرية.

رابعاً: خطة البحث:

يتم تنظيم الجزء المتبقي من البحث كما يلي:
القسم الأول: الإطار النظري للبحث.
القسم الثاني: الدراسات السابقة، وتطوير فروض الدراسة.
القسم الثالث: الدراسة الاختبارية.

القسم الأول
الإطار النظري للبحث

مقدمة:

يتناول هذا القسم مفهوم عملية تغيير المراجع الخارجي، ثم تناول المنافع أو المبررات الخاصة بعملية تغيير المراجع الخارجي، ثم عرض للمبررات الخاصة بعدم الحاجة للتغيير الالزامي للمراجع الخارجي، أخيراً تناول العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، من خلال النقاط التالية:

أولاً: مفهوم عملية تغيير المراجع الخارجي:

لا يوجد اتفاق عام حول مفهوم محدد لعملية تغيير المراجع الخارجي، فتغيير المراجع الخارجي يعني حدوث تغيير للمراجع الخارجي أما عن طريق تقديم استقالته نتيجة اكتشاف ضعف نظام الرقابة الداخلية أو حدوث تغيير من خلال الشركة (العميل) محل المراجعة (أحمد، ٢٠١٥؛ Reid and Carcello, 2017).

أشارت العديد من الدراسات لوجود وجهتي نظر متعارضة بشأن عملية التغيير الالزامي للمراجع الخارجي، حيث تشير وجهة النظر الأولي لوجود مجموعة من المنافع جراء عملية تغيير المراجع الخارجي، أما وجهة النظر الثانية، تشير لمجموعة من الآثار السلبية المترتبة على عملية تغيير المراجع الخارجي، وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل في النقطة التالية.

ثانياً: المنافع أو المبررات الخاصة بعملية تغيير المراجع الخارجي:

تشير مجموعة من الدراسات لوجود مجموعة من المنافع الخاصة بعملية تغيير المراجع الخارجي، تتمثل فيما يلي (منصور، ٢٠١٧؛ مبارك، ٢٠١٠)، (Khalil, 2022; Robu, et al, 2016; Al-Boor and Khamees, 2016; Firth, et al, 2012; Jenkins and Velury, 2008; Kwon, et al, 2014; Wang and Tuittle, 2009):

١- الحد من العلاقات الوطيدة بين إدارة الشركة والمراجع الخارجي:

أشارت العديد من الدراسات إلى أن طول فترة الارتباط فيما بين المراجع وإدارة الشركة محل المراجعة تؤدي لوجود علاقات وطيدة بينهم وما يترتب عليه من احتمالية قيام المراجع بتغليب مصلحة الإدارة على حساب باقي الأطراف الأخرى (أصحاب المصالح المختلفة)، بالتالي فإن عملية تغيير المراجع ستحد من العلاقات الوطيدة فيما بين إدارة الشركة والمراجع الخارجي.

٢- تحسين جودة عملية المراجعة:

من المتوقع أن عملية تغيير المراجع الخارجي يمكن أن تحسن من جودة عملية المراجعة، نظراً لمعرفة وإدراك المراجع أن عمله السابق سيعاد فحصه من قبل مكتب مراجعة آخر، بالإضافة لرؤية ونظرة مكتب المراجعة الجديد بشأن تحسين جودة عملية المراجعة.

٣- دعم استقلالية المراجع الخارجي:

إن طول الفترة الزمنية لارتباط المراجع الخارجي بشركة معينة محل المراجعة (العميل) ينشئ حالة من الصداقة والتعاون ودافع وحافز لتخلي المراجع عن استقلاليته وتغاضيه عن بعض الممارسات أو التقديرات المبالغ فيها التي تقوم بها الإدارة للتلاعب أو الغش، بشأن انهيار شركة (إنرون) يمكن الإشارة إلى أن مكتب المراجعة (أرثر أندرسون) استمر بمراجعة الشركة لمدة خمسة عشر عاماً، وهو ما أسفر عن حدوث تواطؤ بين إدارة الشركة ومكتب المراجعة، فعملية تغيير المراجع الخارجي تدعم استقلاليته.

٤- الحد من ظاهرة تركز سوق المراجعة:

إن عملية تغيير المراجع ستساهم في زيادة درجة حدة المنافسة فيما بين مكاتب المراجعة ومنع ظهور الاحتكار لمكاتب المراجعة الكبيرة أو ظاهرة تركز سوق المراجعة في أيدي مجموعة محدودة من مكاتب المراجعة (غالباً ما تكون مكاتب المراجعة الأربعة الكبار).

٥- زيادة درجة الثقة بالتقارير المالية:

عملية تغيير المراجع الخارجي سيترتب عليها فحص جديد للتقارير المالية ورؤية جديدة وتخطيط جديد لعملية المراجعة وهو ما ينعكس بشكل إيجابي نحو رؤية المستثمرين والمحليين الماليين لدرجة الموثوقية بالتقارير المالية.

٦- زيادة أتعاب عملية المراجعة:

من المحتمل أن يكون لعملية تغيير المراجع الخارجي تأثيراً على أتعاب عملية المراجعة بالزيادة، وذلك في ضوء تكاليف عملية المراجعة الجديدة، وهو ما يمثل منفعة أو ميزة إضافية لمكاتب المراجعة

ثالثاً: المبررات الخاصة بعدم الحاجة للتغيير الالزامي المراجع الخارجي:

يرى تيار أخر من الدراسات (منصور، ٢٠١٧؛ عصيمي، ٢٠١٥) (Akçay, 2020; Francis, et al, 2017; Cameran, et al, 2015; Yu and Lenard, 2013; Bills, et al, 2015; He, 2015) أن هناك مجموعة من الأثار السلبية المتعلقة بعملية التغيير الالزامي للمراجع الخارجي، تتمثل فيما يلي:

١- حاجة مكتب المراجعة الجديد لمزيد من الوقت والجهد للتعرف على الشركة محل المراجعة:

يحتاج مكتب المراجعة الجديد لمزيد من الوقت وبذل جهد إضافي من أجل التعرف على الشركة محل المراجعة (العميل) والعمليات التشغيلية الخاصة بها وطبيعة الصناعة أو النشاط التي تعمل بها، كذلك التعرف على نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي واكتساب مزيد من الخبرة والمعرفة المتراكمة حتى يمكن تكوين معرفة كافية بالعميل وتنفيذ مهمة المراجعة بفعالية.

٢- ارتفاع تكاليف عملية المراجعة:

إن عملية تغيير المراجع الخارجي ستؤدي إلى زيادة التكاليف المرتبطة بعملية المراجعة (على سبيل المثال التكاليف الخاصة بفحص العروض المقدمة من المراجعين الجدد، التكاليف الخاصة بعملية التعاقد مع مكتب مراجعة جديد.

٣- انخفاض جودة عملية المراجعة:

إن عملية التغيير المستمر للمراجع الخارجي ستؤدي إلى انخفاض جودة عملية المراجعة نتيجة لاحتمالية انخفاض درجة التخصص الصناعي لمكتب المراجعة، فعملية التغيير المستمرة للمراجع الخارجي ستجعل من الصعب تخصص أو اعتماد أو تركيز مكتب المراجعة على نشاط أو صناعة معينة، وهو ما ينعكس بالسلب على جودة عملية المراجعة.

٤- زيادة مخاطر احتمالية فشل عملية المراجعة:

من المتوقع في السنوات الأولي لعملية المراجعة لمكتب المراجعة الجديد أن يعتمد على التقديرات الخاصة بإدارة الشركة التي تستند الى الحكم والتقدير الشخصي وهو ما يمكن أن يؤثر بالسلب على جودة وفعالية عملية المراجعة ويزيد من احتمالية فشل عملية المراجعة.

بعد أن انتهى الباحث من تناول المنافع الخاصة بعملية تغيير المراجع الخارجي، وتناول المبررات الخاصة بعدم الحاجة لعملية التغيير المستمر للمراجع الخارجي لما لها من آثار سلبية، تأتي النقطة التالية لتوضح العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي.

رابعاً: العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي:

هناك العديد من العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، منها ما هو مرتبط بمكتب المراجعة ومنها ما هو مرتبط بالشركة محل المراجعة، وسوف يتم تناول ذلك بالتفصيل، كما يلي:

١- عوامل متعلقة بمكتب المراجعة:

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، والمتعلقة بمكتب المراجعة، تتمثل فيما يلي (الفقي، ٢٠٠٤؛ الدويري، ٢٠٠٩؛ Alsayani, et al, 2023; Boone, et al, 2015):

١/١: حجم مكتب المراجعة:

يشير حجم مكتب المراجعة إلى ما يمتلكه من إمكانات فنية ومادية وبشرية تساعده على تقديم وتنفيذ مهمة المراجعة بكفاءة عالية وبمستوى جودة مناسب، فحجم مكتب المراجعة يعد أحد العوامل الهامة والمؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، فكلما كان مكتب المراجعة ضمن مكاتب المراجعة الكبيرة (الأربعة الكبار) كان ذلك مؤشراً لارتفاع مستوى التأهيل العلمي والعملي للمراجعين لديه، وكلما كان من المتوقع انخفاض عملية تغيير المراجع الخارجي.

٢/١: التخصص الصناعي لمكتب المراجعة:

يوضح التخصص الصناعي لمكتب المراجعة مدى الادراك والمعرفة الكافية لمكتب المراجعة بطبيعة الصناعة أو النشاط للشركة محل المراجعة (العميل)، بالتالي تلجأ الشركات لمكاتب المراجعة المتخصصة بالصناعة التي تعمل بها كضمان للحفاظ على جودة عملية المراجعة، من المتوقع كلما كان مكتب المراجعة متخصصاً في الصناعة أو النشاط للشركة محل المراجعة، كلما انخفضت عملية تغيير المراجع الخارجي.

٣/١: أتعاب عملية المراجعة:

قد تكون أتعاب عملية المراجعة أحد العوامل المسببة لتغيير المراجع الخارجي، ذلك حال عدم تناسبها مع مستوى الجهد المبذول من قبل المراجع الخارجي ومستوى جودة عملية المراجعة، فالمبالغة بالمطالبة بزيادة أتعاب عملية المراجعة يمكن أن تكون أحد العوامل الأساسية لتغيير المراجع الخارجي.

٤/١: بذل العناية المهنية الواجبة:

تتطلب المعايير العامة للمراجعة الخارجية، أن يقوم المراجع الخارجي ببذل العناية المهنية الواجبة أثناء تقديم مهمة المراجعة الخارجية، لذلك فإن تقصير المراجع الخارجي في بذل الجهد الكافي لتقديم مستوى مناسب لجودة عملية المراجعة، يمكن أن يكون أحد أسباب تغيير المراجع الخارجي.

٥/١: إصدار المراجع لتقرير متحفظ:

قد يكون أحد العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، هو إصدار تقرير متحفظ أو سلبي أو الامتناع عن ابداء الرأي، حيث تعلم إدارة الشركة أن إصدار مثل هذا التقرير ينعكس عليها بالسلب ويعد إشارة للمستثمرين فيما يتعلق بعدم القدرة على الاستمرار مستقبلاً.

٦/١: اعتماد أو استخدام مكتب المراجعة والعاملين به للوسائل والأساليب التكنولوجية الحديثة أثناء القيام بمهمة المراجعة.

٢- عوامل متعلقة بالشركة محل المراجعة (العميل):

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، ومتعلقة بالشركة محل المراجعة، تتمثل فيما يلي (Huang and Kang, 2018; Lennox, et al, 2014; Lin and Liu, 2009; Zeghal, et al, 2013):

١/٢: حجم الشركة:

يعد حجم الشركة أحد العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، حيث من المتوقع أن تسعى الشركات الكبيرة دائماً للحصول على مستوى مناسب من جودة عملية المراجعة، بالتالي ستفضل عدم تغيير المراجع الخارجي باستمرار، فكلما زاد حجم الشركة كلما كان من المتوقع عدم اللجوء لعملية التغيير المستمر للمراجع الخارجي، اقتناعاً بمستوى جودة عملية المراجعة المقدمة.

٢/٢: حدوث تغيرات على مستوى الإدارة العليا ورغبة الإدارة الجديدة في التعاقد من مراجع جديد:

أحد العوامل المؤثرة أو أحد أسباب تغيير المراجع الخارجي هو حدوث تغيرات على مستوى الإدارة العليا للشركة محل المراجعة ورغبة الإدارة الجديدة في تغيير المراجع الخارجي لعدم اقتناعها بمستوى جودة عملية المراجعة المقدمة والتعاقد من مراجع جديد.

٣/٢: حدوث اندماج للشركة محل المراجعة مع شركة أخرى:

يعد أحد أسباب عملية حدوث تغيير للمراجع الخارجي، هو حدوث اندماج للشركة محل المراجعة مع شركة أخرى.

٤/٢: رغبة إدارة الشركة في الحصول على خدمات عملية المراجعة بمستوى تكاليف أقل:

أحد العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، هو رغبة الإدارة في تخفيض تكاليف عملية المراجعة، ومحاولة البحث والتعاقد مع مكتب مراجعة أخر بتكاليف أقل.

٥/٢: اقتناع إدارة الشركة محل المراجعة بمستوى جودة عملية المراجعة المقدمة من قبل المراجع الخارجي:

من المتوقع أنه كلما كان هناك اقتناع من قبل إدارة الشركة محل المراجعة بمستوى جودة عملية المراجعة المقدمة من المراجع الخارجي، كلما انخفضت عملية تغيير المراجع الخارجي.

٦/٢: رغبة إدارة الشركة محل المراجعة في الحصول على خدمات عملية المراجعة بمستوى مناسب من قبل مكاتب مراجعة متخصصة في الصناعة التي تعمل بها الشركة.

بعد أن انتهى الباحث من عرض للقسم الأول والخاص بالإطار النظري للبحث، يوضح القسم الثاني الدراسات السابقة، وتطوير فروض الدراسة.

القسم الثاني

الدراسات السابقة، وتطوير فرضيات الدراسة

مقدمة:

يتناول هذا الجزء مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالعوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، ثم التعليق على نتائج الدراسات السابقة، من خلال ما يلي:

1- دراسة (Alsayani, et al, 2023):

استهدفت الدراسة اختبار تأثير خصائص رئيس لجنة المراجعة على عملية اختيار المراجع الخارجي في ماليزيا، حيث يمثل المتغير المستقل (خصائص رئيس لجنة المراجعة وتشمل الجنس والعمر والتعليم والخبرة) ويمثل المتغير التابع (اختيار المراجع الخارجي).

أوضحت الدراسة أن الخصائص التي يتمتع بها رئيس لجنة المراجعة سيكون لها انعكاس أو تأثير على عملية اختيار المراجع الخارجي، اهتمت الدراسة باختبار العلاقة بين خصائص رئيس لجنة المراجعة وعملية اختيار المراجع الخارجي من خلال عينة مكونة من ١٢٠ شركة من الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بماليزيا، في الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠١٩، **توصلت الدراسة للنتائج التالية:**

- بصفة عامة أن خصائص رئيس لجنة المراجعة تؤثر بشكل كبير على عملية اختيار المراجع الخارجي للشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية في ماليزيا.
- على وجه التحديد، فإن الشركات التي لديها رئيسة لجنة مراجعة من المرجح أن تختار مراجع خارجي من الأربعة الكبار، في حين أن الشركات التي لديها رئيس لجنة مراجعة أكبر سنًا وأكثر خبرة أو تعليمًا من المرجح أن يختار مراجع خارجي من غير الأربعة الكبار.
- وجدت الدراسة أن الشركات التي لديها رؤساء لجان مراجعة لديهم خبرة محاسبية من المرجح أن تختار مراجعين غير الأربعة الكبار.

٢- دراسة (Guizani and Abdalkrim, 2022):

بحثت الدراسة تأثير هيكل الملكية واستقلالية مجلس الإدارة على عملية اختيار مراجعي الحسابات في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تمثل المتغيرات المستقلة (هيكل الملكية، استقلالية مجلس الإدارة)، ويمثل المتغير التابع (اختيار المراجع الخارجي).

اعتمدت منهجية الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، لاختبار العلاقة بين هيكل الملكية واستقلالية مجلس الإدارة وبين عملية اختيار المراجع الخارجي، لعينة مكونة من ١٣١ شركة من الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية والكويت وقطر وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة ماليزيا، في الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠١٩، **توصلت الدراسة للنتائج التالية:**

- أظهرت النتائج أن نسبة الأسهم التي يملكها أكبر مساهم لها تأثير إيجابي على اختيار المراجع الخارجي، مما يشير إلى أن الشركات ذات المستويات الأعلى من تركز الملكية هي الأكثر احتمالًا لاختيار مراجع خارجي من الأربع الكبار نظراً للسمعة الطيبة وضمان جودة عملية المراجعة.
- نسبة المديرين المستقلين في مجلس الإدارة لها تأثير سلبي على عملية اختيار المراجع الخارجي، مما يشير إلى أن الشركات التي تتمتع بدرجة أكبر من استقلال مجلس الإدارة هي أقل احتمالًا لاختيار مراجع خارجي من الأربع الكبار.

٣- دراسة (Khalil, 2022):

استهدفت الدراسة تناول الانعكاسات الخاصة بعملية اختيار المراجع الخارجي وتحديداً (مكاتب المراجعة الأربعة الكبار في مقابل مكاتب المراجعة الأخرى)، وتشير الدراسة إلى أن أتعاب عملية المراجعة تعد عنصراً هاماً عند اختيار المراجع الخارجي، نظراً للتكاليف المرتفعة الخاصة بمكاتب المراجعة الكبرى مقارنة بغيرها من مكاتب المراجعة الأخرى.

اعتمدت الدراسة عند الإشارة لانعكاسات عملية اختيار المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية على عينة من الشركات (البنوك) الباكستانية في الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٨، توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف كبير في جودة التقارير المالية بين البنوك التي تمت مراجعتها من قبل مكاتب المراجعة الأربعة

الكبار وتلك التي تم مراجعتها من قبل مكاتب أخرى غير الأربعة الكبار، ونتيجة لذلك قد يكون القطاع المصرفي في باكستان قادرًا على الحصول على خدمة عملية المراجعة بتكاليف أرخص، أي أن أتعاب عملية المراجعة ليست عنصراً حاكماً (متغيراً ذو تأثير جوهري) في عملية اختيار المراجع الخارجي.

4- دراسة (Akçay, 2020):

اختبرت الدراسة تأثير الخصائص رئيس لجنة المراجعة على عملية اختيار المراجع الخارجي، تتمثل تلك الخصائص في العمر، الخبرة، المنصب، المستويات التعليمية المختلفة، وأشارت الدراسة إلى أهمية خصائص رئيس لجنة المراجعة في تشكيل قرارات اختيار المراجع الخارجي في الأسواق الناشئة باعتبار أن لجنة المراجعة تمثل حلقة الوصل بين الإدارة والمراجع، لعينة مكونة من ٥٨٣ شركة من الشركات المدرجة ببورصة الأوراق المالية بماليزيا، في الفترة من عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠١٨، توصلت الدراسة إلى أن خصائص رئيس لجنة المراجعة لها تأثير معنوي على عملية اختيار المراجع الخارجي في ماليزيا.

٥- دراسة (Bhattacharya and Banerjee, 2020):

تناولت الدراسة العلاقة بين أتعاب عملية المراجعة واختيار المراجع الخارجي، وأشارت الدراسة إلى أن عنصر الأتعاب الخاصة بعملية المراجعة يُعد عنصراً هاماً ومحورياً عند اختيار المراجع الخارجي، خاصة في ظل تباين أتعاب عملية المراجعة فيما بين مكاتب المراجعة (الأربعة الكبار مقارنة بغيرهم).

لعينة مكونة من ١٣٦٦ شركة من الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية في الهند، في الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠١٥، وجدت الدراسة بشكل عام وجود علاقة معنوية موجبة بين أتعاب عملية المراجعة واختيار المراجع الخارجي، وأن الشركات على استعداد لدفع أتعاب مراجعة أعلى لمراجعي الحسابات ذوي السمعة الأفضل.

٦- دراسة (Huang and Kang, 2018):

اختبرت الدراسة العلاقة بين سمعة الشركة وعملية اختيار المراجع الخارجي، وأوضحت الدراسة أنه من المتوقع أن الشركات ذات السمعة الأفضل تقوم باختيار مراجعين ذوي خبرة خاصة بالصناعة بشكل متكرر أكثر من منافسيها، وأن تلك الشركات ذات السمعة العالية لديها دافع قوي للحفاظ على جودة تقاريرها المالية.

اعتمدت منهجية الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد، لاختبار العلاقة بين سمعة الشركة وعملية اختيار المراجع الخارجي، حيث تمثل سمعة الشركة (المتغير المستقل)، ويمثل اختيار المراجع الخارجي (المتغير تابع)، لعينة من الشركات، توصلت الدراسة لوجود علاقة معنوية موجبة (علاقة طردية) بين سمعة الشركة وعملية اختيار المراجعة الخارجي (مكاتب مراجعة الأربعة الكبار مقارنة بغيرهم من مكاتب المراجعة الأخرى).

٧- دراسة (Noda, 2018):

اختبرت الدراسة العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وعملية اختيار الشركات للمراجع الخارجي، حيث اهتمت الدراسة بكيفية اختيار المراجع الخارجي في ظل المواقف التي يكون فيها لدى المديرين الداخليين معلومات أكثر من المساهمين الخارجيين حول الأداء الاقتصادي للشركة، مما يؤدي إلى مشكلة عدم تماثل المعلومات فيما بين الإدارة والملاك.

كشفت نتائج الدراسة أن اختيار الإدارة للمراجع الخارجي يتأثر باهتمام المستثمرين بتقارير الأرباح والدوافع الإدارية للأداء المالي، وأن ذلك يتناقض مع الاعتقاد السائد حول أفضل مراجع يمكن تعيينه أو اختياره.

٨- دراسة (Fadaly, 2018):

بحثت الدراسة اختبار العوامل المؤثرة على عملية اختيار المراجع الخارجي في المملكة العربية السعودية، لعينة مكونة من ١٢٤ شركة من الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية، وجدت الدراسة أن العديد من

خصائص الشركة تعتبر عوامل مهمة في قرار اختيار أو تعيين المراجع الخارجي، كما أشارت الدراسة إنه من الصعب تعميم نتائج الدراسة نظراً للبيئة الاقتصادية والسياسية والتعليمية والثقافية بالمملكة العربية السعودية.

٩- دراسة (Rezaei and Saleh, 2017):

استهدفت الدراسة اختبار تأثير أتعاب عملية المراجعة على قرار اختيار أو تعيين أو تغيير المراجعين في إيران، حيث أوضحت الدراسة أن المنافسة فيما بين مكاتب المراجعة قد ينتج عنها تخفيضات خاصة بأتعاب عملية المراجعة مما قد يؤثر على القرارات الخاصة بتعيين أو تغيير المراجعين الخارجيين.

لعينة من الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية بإيران، وبفحص القوائم المالية لتلك الشركات للفترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١٠، كشفت الدراسة أن المنافسة الشديدة فيما بين مكاتب المراجعة أدت إلى انخفاض أتعاب عملية المراجعة بنسبة ١٤%، كما وجت الدراسة انخفاض أتعاب عملية المراجعة بنسبة ١٨% عند قيام الشركات بالاعتماد على مكاتب المراجعة التابعة للقطاع الخاص بدلاً من مكاتب المراجعة التابعة للدولة.

يلاحظ مما سبق، اهتمام العديد من الدراسات السابقة باختبار محددات معينة لعملية تغيير المراجع الخارجي مثل خصائص رئيس لجنة المراجعة وأتعاب عملية المراجعة كعوامل مؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، دون الإشارة إلى عوامل أو محددات أخرى لعملية تغيير المراجع الخارجي، لذلك تسعى الدراسة الحالية إلى اختبار العديد من العوامل الأخرى والتي قد يكون لها تأثيرات محتملة على عملية تغيير المراجع الخارجي (على سبيل المثال التخصص الصناعي لمكتب المراجعة – تحقيق الشركة محل المراجعة للخسارة لسنتين متتاليتين ... الخ)، تأسيساً على ما سبق، يمكن صياغة فروض الدراسة (صورة فرض العدم)، كما يلي:

الفرض الأول: "لا يوجد أثر لأتعاب عملية المراجعة على تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية".

الفرض الثاني: "لا يوجد أثر لحجم مكتب المراجعة على تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية".
الفرض الثالث: "لا يوجد أثر لخسارة الشركة لسنتين متتاليتين على تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية".
الفرض الرابع: "لا يوجد أثر لإصدار المراجع الخارجي لتقرير متحفظ على تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية".
الفرض الخامس: "لا يوجد أثر للتخصص الصناعي لمكتب المراجعة على تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية".
الفرض السادس: "لا يوجد أثر لحجم الشركة على تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية".

رابعاً: التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة تم التوصل لما يلي:

- ندرة الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، خصوصاً في جمهورية مصر العربية ذلك في ضوء علم الباحث.
- تُعد الدراسة الحالية امتداداً لأدبيات المحاسبة والمراجعة فيما يتعلق بدراسة العوامل المؤثرة أو محددات عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.
- اهتمت معظم الدراسات السابقة السابق الإشارة إليها بدراسة خصائص رئيس لجنة المراجعة وأتعاب عملية المراجعة كعوامل مؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي، أما الدراسة الحالية فينصب اهتمامها بمحاولة تقديم تفسير لعملية تغيير المراجع الخارجي من خلال دراسة العديد من العوامل المؤثرة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.
- تسعى الدراسة الحالية للاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد كأسلوب كمي لاختبار التأثيرات المحتملة لمحددات عملية تغيير المراجع الخارجي.

بعد أن انتهى الباحث من عرض الدراسات السابقة وتطوير فروض الدراسة، يناقش القسم الثالث الدراسة الاختبارية.

القسم الثالث
الدراسة الاختبارية

مقدمة:

يهدف هذا القسم إلى بيان تصميم الدراسة الاختبارية والتي تشمل (عرض لنموذج الدراسة، متغيرات الدراسة وكيفية قياسها، مجتمع وعينة الدراسة، واختبار فروض الدراسة)، ويلي ذلك عرض وتفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولًا: النماذج الإحصائية المستخدمة:

سيتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العوامل المؤثرة (كمتغيرات مستقلة) على عملية اختيار المراجع الخارجي (كمتغير تابع)، ويمكن عرض نموذج الانحدار على النحو التالي:

١- نموذج الانحدار: العوامل المؤثرة على عملية اختيار المراجع الخارجي.

$$Change_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 Fee_{i,t} + \beta_2 Audit\ Firm_{i,t} + \beta_3 Loss_{i,t} + \beta_4 Opinion_{i,t} + \beta_5 Spec_{i,t} + \beta_6 Size_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن:

$Change_{,t+1}$. المتغير التابع: تغيير المراجع الخارجي، للفترة t+1.

$Fee_{i,t}$: متغير مستقل: أتعاب المراجع الخارجي.

$Audit\ Firm_{i,t}$: متغير مستقل: حجم مكتب المراجعة.

$Loss_{i,t}$: متغير مستقل: الخسارة لسنتين متتاليتين.

$Opinion_{i,t}$: متغير مستقل: رأي المراجع.

$Spec_{i,t}$: متغير مستقل: التخصص الصناعي لمكتب المراجعة.

$Size_{i,t}$: متغير مستقل: حجم الشركة.

ε_{it}: الخطأ العشوائي.

وفيما يلي وصفاً للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وكذلك التعريفات الإجرائية الخاصة بكل منهما:

١/١: التعريف الإجرائي للمتغيرات المستقلة:

١/١/١: أتعاب المراجع الخارجي:

يتم قياس أتعاب المراجعة الخارجية كمتغير مستقل من خلال حساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أتعاب المراجعة الخارجية المفصح عنها بالتقارير المالية (جانب المصروفات بقائمة الدخل).

٢/١/١: حجم مكتب المراجعة:

يتم قياس حجم مكتب المراجعة (متغير مستقل) كمتغير وهمي، يأخذ القيمة واحد في حالة مراجعة الشركة من قبل أحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبار، وصفر بخلاف ذلك.

٣/١/١: الخسارة لسنتين متتاليتين:

يتم قياس الخسارة لسنتين متتاليتين (متغير مستقل) كمتغير وهمي، يأخذ القيمة واحد في حالة خسارة الشركة لسنتين متتاليتين، وصفر بخلاف ذلك.

٤/١/١: رأي المراجع:

يتم قياس رأي المراجع (متغير مستقل) كمتغير وهمي، يأخذ القيمة واحد في حال اصدار المراجع عند إعداد تقريره لرأي متحفظ أو سلبي أو امتنع عن إبداء الرأي، وصفر بخلاف ذلك.

٥/١/١: التخصص الصناعي لمكتب المراجعة:

يتم قياس التخصص الصناعي لمكتب المراجعة (متغير مستقل)، كمتغير وهمي من خلال حساب نسبة عدد الشركات التي يقوم مكتب المراجعة بمراجعتها على إجمالي شركات القطاع، يأخذ القيمة واحد في حالة قيام بمكتب المراجعة بمراجعة نسبة ٣٠% أو أكثر لقطاع صناعة معين، وصفر بخلاف ذلك.

٦/١/١: حجم الشركة:

يقاس حجم الشركة كمتغير مستقل من خلال حساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية الفترة.

١/٢: التعريف الإجرائي للمتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع في البحث الحالي بعملية تغيير المراجع الخارجي، حيث يقاس كمتغير وهمي، يأخذ القيمة (واحد) في حالة حدوث تغيير للمراجع الخارجي، وصفر بخلاف ذلك.

ثانياً: مجتمع، وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية والمسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، سيتم أخذ عينة تناسبية حكمية من هذا المجتمع لاختبار فروض الدراسة.

تم اختيار عينة ميسرة تمثلت في عدد 50 شركة مصرية من تلك القطاعات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية موزعة على عدد ٩ قطاعات اقتصادية مختلفة لإتمام الدراسة الحالية، في الفترة من عام ٢٠١٦ وحتى عام 2023، ويوضح الجدول التالي التوزيع القطاعي لشركات العينة:

جدول رقم (٢)
التوزيع القطاعي لشركات العينة

م	اسم القطاع	العينة	النسبة
١	موارد أساسية	٨	%16
٢	خدمات صناعية وسيارات	٥	%10
٣	العقارات	٨	%16
٤	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا معلومات	٥	%10
٥	أغذية ومشروبات وتبغ	٧	%14
٦	طاقة الرعاية الصحية	٦	%12
٧	خدمات النقل والشحن	٤	%8
٨	خدمات تعليمية	٤	%8
٩	مقاولات وانشاءات هندسية	٣	%6
	الإجمالي	٥٠	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثاً: مصادر الحصول على البيانات:

تم الاعتماد على موقع مباشر البورصة المصرية، وكذلك شركة مصر لنشر المعلومات عند جمع البيانات اللازمة لإتمام الدراسة الحالية.

رابعاً: حدود الدراسة:

يقتصر تطبيق الدراسة الاختبارية على عينة ميسرة من الشركات المصرية المسجلة داخل قطاعات مختلفة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث يقتصر التطبيق على ٩ قطاعات اقتصادية مختلفة، تم استبعاد قطاعي البنوك والخدمات المالية، نظراً لاختلاف طبيعة عملهم عن باقي القطاعات، كذلك يقتصر تطبيق الدراسة الاختبارية على الفترة الزمنية من عام 2016 وحتى عام 2023.

خامساً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يتم عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة والتي تتضمن الحد الأعلى والأدنى، كذلك المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، لشركات عينة الدراسة، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (٣)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لشركات عينة الدراسة

متغيرات الدراسة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط	الانحراف المعياري
تغيير المراجع الخارجي	0	1	0.488	0.5
أتعاب عملية المراجعة	4.21	6.37	5.47	0.491
حجم مكتب المراجعة	0	1	0.471	0.499
الخسارة لسنتين متتاليتين	0	1	0.414	0.493
اصدار تقرير متحفظ	0	1	0.462	0.499
التخصص الصناعي لمكتب المراجعة	0	1	0.551	0.498
حجم الشركة	7.61	10.64	8.90	0.628

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج الاختبارات الإحصائية

من خلال العرض السابق للإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة، يمكن استخلاص ما يلي:

- وجود تباين كبير لقيم المتغير التابع وهو (تغيير المراجع الخارجي)، حيث بلغت أكبر قيمة (١)، في حين كانت أقل قيمة (صفر).
- وجود اختلاف كبير لقيم المتغير المستقل (أتعاب عملية المراجعة)، حيث بلغت أكبر قيمة باللوغاريتم الطبيعي (6.37)، في حين كانت أقل قيمة باللوغاريتم الطبيعي (4.21)، يشير ذلك لوجود اختلافاً كبيراً بين شركات العينة الدراسة بشأن أتعاب عملية المراجعة.

- وجود اختلاف كبير لقيم المتغير المستقل (حجم مكتب المراجعة)، حيث بلغت أكبر قيمة (1)، في حين كانت أقل قيمة (0)، يشير ذلك لوجود اختلافاً كبيراً بين شركات العينة الدراسة بشأن حجم مكتب المراجعة.
- وجود تباين لقيم المتغير المستقل (الخسارة لسنتين متتاليتين)، حيث بلغت أكبر قيمة (1)، في حين كانت أقل قيمة (0)، يشير ذلك لوجود اختلافاً كبيراً بين شركات العينة الدراسة فيما يتعلق بتحقيق الشركة خسارة لسنتين متتاليتين.
- وجود تباين لقيم المتغير المستقل (اصدار تقرير متحفظ)، حيث بلغت أكبر قيمة (1)، في حين كانت أقل قيمة (0)، يشير ذلك لوجود اختلافاً كبيراً بين شركات العينة الدراسة بشأن اصدار المراجع الخارجي لتقرير متحفظ.
- وجود تباين لقيم المتغير المستقل (التخصص الصناعي لمكتب المراجعة)، حيث بلغت أكبر قيمة (1)، في حين كانت أقل قيمة (0)، يشير ذلك لوجود اختلافاً كبيراً بين شركات العينة الدراسة فيما يتعلق بتخصص مكاتب المراجعة بمراجعة لصناعات أو قطاعات معينة.
- وجود اختلاف كبير لقيم المتغير المستقل (حجم الشركة)، حيث بلغت أكبر قيمة باللوغاريتم الطبيعي (10.64)، في حين كانت أقل قيمة باللوغاريتم الطبيعي (7.61)، يشير ذلك لوجود اختلافاً كبيراً بين شركات العينة الدراسة فيما يتعلق بحجم الشركة

سادساً: عرض نتائج تحليل الانحدار:

يعتمد الباحث عند عرض نتائج تحليل الانحدار على الانحدار اللوجستي، حيث يقوم تحليل الانحدار الخطى على فرضية أن يكون المتغير التابع متغيراً كمياً متصلاً، كما يمكن أن تكون المتغيرات المستقلة متصلة أو منفصلة. ولكن من المألوف في الدراسات الاجتماعية والاقتصادية أن يكون المتغير التابع متغيراً منفصلاً (نوعياً)، بحيث يأخذ قيمة ثنائية Dichotomous أو أكثر، وفى مثل هذه الحالات تفشل طريقة المربعات الصغرى التي تستخدم لتقدير الانحدار الخطى البسيط أو المتعدد.

ويظهر أسلوب الانحدار اللوجستي والذي يفحص ويقدر العلاقة بين المتغير التابع النوعي ثنائي القيمة ومتغير واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة سواء كانت منفصلة أو متصلة وهو ما يسمى بتحليل الانحدار اللوجستي ثنائي القيمة Binary Logistic Regression، أما إذا كان المتغير التابع متعدد القيم (أكثر من تقسمين) فيسمى تحليل الانحدار اللوجستي متعدد القيم Multinomial Logistic Regression.

وبصفة عامة يمكن تعريف نموذج الانحدار اللوجستي بأنه نموذجاً أو أسلوب إحصائي يستخدم للتنبؤ بقيم المتغير التابع الفئوي سواء كان ثنائياً أو متعدداً وذلك بملاءمة البيانات على منحنى لوجستي، ويحتوي النموذج على متغيرات مفسرة قد تكون رقمية متصلة أو فئوية أو خليط بينهما (Billor, et al, 2006).

قام الباحث باستخدام طريقه maximum likelihood (ML) لتقدير معالم النموذج اللوجستي، وتتطلب أن تكون الأخطاء العشوائية غير مرتبطة (مستقلة)، وسيعتمد الباحث على أسلوب (Robust Standard Error) والذي يصحح مشكله الارتباط الذاتي بين الأخطاء في حاله وجودها (Greene, 2012)، يتم مناقشة نتائج التحليل الإحصائي لنموذج الانحدار، كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

نتائج تحليل الانحدار لنموذج الانحدار

Number of obs = ٣٥٠ **R-squared Adj = 0.375** **F (6, 343) = 123.٦١** **Prob > F = 0.0000**					
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**z-Statistic**	**Prob.**	**Sig**
Fee	**.2360771**	**.3040758**	**0.78**	**0.438**	
Audit Firm	**-1.964543**	**.297565**	**-6.60**	**0.000**	***
Loss	**.7764296**	**.305831**	**2.54**	**0.011**	**
Opinion	**1.752779**	**.2984713**	**5.87**	**0.000**	***
Spec	**-1.117769**	**.3005696**	**-3.72**	**0.000**	***

Size	**-.6718287**	**.2358244**	**-2.85**	**0.004**	*******
Cons	**5.040911**	**2.692746**	**1.87**	**0.061**	
*****، ** (تشير لمستويات المعنوية المتعارف عليها ١%، ٥% على الترتيب)**					

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج الاختبارات الإحصائية

من الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- معنوية نموذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية (1%)، حيث كانت قيمة (F= 123.61)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت p- =0.000 value.
- لا توجد أثر معنوي لأتعاب عملية المراجعة (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع)، عند أي مستوى معنوية من مستويات المعنوية المتعارف عليها، حيث كانت قيمة (p=0.438)، وبالتالي يتم قبول فرض الدراسة الأول (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا يوجد أثر لأتعاب عملية المراجعة على تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.
- يوجد أثر سلبي لحجم مكتب المراجعة (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع)، عند مستوى معنوية (١%)، حيث كانت قيمة (p=0.000)، وبالتالي يتم رفض فرض الدراسة الثاني (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا يوجد أثر لحجم مكتب المراجعة على عملية تغيير المراجع الخارجي، وقبول الفرض البديل والقائل بأنه يوجد أثر لحجم مكتب المراجعة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.
- لخسارة الشركة لسنتين متتاليتين (كمتغير مستقل) أثر طردي معنوي على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع)، عند مستوى معنوية (٥%)، حيث كانت قيمة (p=0.011)، وبالتالي يتم رفض فرض الدراسة الثالث (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا يوجد أثر لخسارة الشركة لسنتين متتاليتين على عملية تغيير المراجع الخارجي، وقبول الفرض البديل والقائل بأنه يوجد أثر

لخسارة الشركة لسنتين متتاليتين على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.

- يوجد أثر معنوي طردي لإصدار المراجع لتقرير متحفظ (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع)، عند مستوى معنوية (١%)، حيث كانت قيمة (p=0.000)، وبالتالي يتم رفض فرض الدراسة الرابع (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا يوجد أثر لإصدار المراجع لتقرير متحفظ على عملية تغيير المراجع الخارجي، وقبول الفرض البديل والقائل بأنه يوجد أثر لإصدار المراجع لتقرير متحفظ على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.
- يوجد أثر معنوي سلبي بين التخصص الصناعي أو القطاعي لمكتب المراجعة (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع)، عند مستوى معنوية (١%)، حيث كانت قيمة (p=0.000)، وبالتالي يتم رفض فرض الدراسة الخامس (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا يوجد أثر للتخصص الصناعي أو القطاعي لمكتب المراجعة على عملية تغيير المراجع الخارجي، وقبول الفرض البديل والقائل بأنه يوجد أثر للتخصص الصناعي أو القطاعي لمكتب المراجعة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.
- لحجم الشركة (كمتغير مستقل) أثر معنوي سلبي على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع)، عند مستوى معنوية (١%)، حيث كانت قيمة (p=0.004)، وبالتالي يتم رفض فرض الدراسة السادس (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا يوجد أثر لحجم الشركة على عملية تغيير المراجع الخارجي، وقبول الفرض البديل والقائل بأنه يوجد أثر لحجم الشركة على عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية.
- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار كانت (37.5%) تقريباً، هو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (37.5%) من تباين المتغير التابع.

سابعاً: تحليلات إضافية:

سيقوم الباحث بالاستناد إلى مجموعة من التحليلات الإضافية لبيان مدى صدق وثبات النتائج عبر الزمن، من خلال تقسيم نموذج الانحدار السابق اختباره إلى نموذجين، نموذج انحدار في الفترة من عام ٢٠١٧ وحتى عام ٢٠١٩ ويمثل فترات الاستقرار مع اعتبار عام ٢٠١٦ كفترة إبطاء (t)، ونموذج انحدار أخر في الفترة من عام ٢٠٢١ وحتى عام ٢٠٢٣ ويمثل فترات أزمات مع اعتبار عام ٢٠٢٠ كفترة إبطاء (t)، ذلك بهدف التعرف على مدى ثبات النتائج أو اختلافها عبر عنصر الزمن، ذلك على النحو التالي:

١- نموذج الانحدار: العوامل المؤثرة على عملية اختيار المراجع الخارجي في ضوء الفترات المستقرة (٢٠١٧ – ٢٠١٩):

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل الانحدار لنموذج الانحدار للفترات المستقرة

Number of obs = 150 **R-squared Adj = 0.431** **F (6, 343) = 40.95** **Prob > F = 0.0000**					
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**z-Statistic**	**Prob.**	**Sig**
Fee	**.5312656**	**.5114085**	**1.04**	**0.299**	
Audit Firm	**-2.326825**	**.4869433**	**-4.78**	**0.000**	***
Loss	**1.291686**	**.560104**	**2.31**	**0.021**	**
Opinion	**2.108205**	**.5262311**	**4.01**	**0.000**	***
Spec	**-.8070592**	**.4737001**	**-1.70**	**0.088**	*
Size	**-.341883**	**.4527177**	**-0.76**	**0.450**	
Cons	**-.2937737**	**4.69182**	**-0.06**	**0.950**	
*****، **، * (تشير لمستويات المعنوية المتعارف عليها ١%، ٥%، ١٠% على الترتيب)**					

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج الاختبارات الإحصائية

من الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- معنوية نموذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية (1%)، حيث كانت قيمة (F= 40.95)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت p- =0.000 value.
- لا يوجد أثر معنوي لأتعاب عملية المراجعة (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء الفترات المستقرة، عند أي مستوى معنوية من مستويات المعنوية المتعارف عليها، حيث كانت قيمة (p=0.299).
- لحجم مكتب المراجعة (كمتغير مستقل) أثر معنوي سلبي على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء الفترات المستقرة، عند مستوى معنوية (١%)، حيث كانت قيمة (p=0.000).
- يوجد أثر معنوي طردي لخسارة الشركة لسنتين متتاليتين (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء الفترات المستقرة، عند مستوى معنوية (٥%)، حيث كانت قيمة (p=0.021).
- يوجد أثر معنوي طردي لإصدار المراجع لتقرير متحفظ (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء الفترات المستقرة، عند مستوى معنوية (١%)، حيث كانت قيمة (p=0.000).
- يوجد أثر معنوي سلبي ضعيف للتخصص الصناعي أو القطاعي لمكتب المراجعة (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء الفترات المستقرة، عند مستوى معنوية (10%)، حيث كانت قيمة (p=0.088).
- لا يوجد أثر معنوي لحجم الشركة (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء الفترات المستقرة، عند أي مستوى معنوية من مستويات المعنوية المتعارف عليها، حيث كانت قيمة (p=0.450).
- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار كانت (43%) تقريباً، هو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (43%) من تباين المتغير التابع.

٢- نموذج الانحدار: العوامل المؤثرة على عملية اختيار المراجع الخارجي في ضوء فترات الأزمات (٢٠٢١ – ٢٠٢٣):

جدول رقم (٦)

نتائج تحليل الانحدار لنموذج الانحدار لفترات الأزمات

Number of obs = 150 **R-squared Adj = 0.311** **F (6, 343) = 48.9** **Prob > F = 0.0000**					
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**z-Statistic**	**Prob.**	**Sig**
Fee	**.1593469**	**.4173658**	**0.38**	**0.703**	
Audit Firm	**-1.227911**	**.4297815**	**-2.86**	**0.004**	***
Loss	**.4629442**	**.4498**	**1.03**	**0.303**	
Opinion	**1.638292**	**.4613582**	**3.55**	**0.000**	***
Spec	**-1.390589**	**.4523218**	**-3.07**	**0.002**	***
Size	**-.7842541**	**.3079244**	**-2.55**	**0.011**	**
Cons	**6.884301**	**3.407186**	**2.02**	**0.043**	
*****، **، * (تشير لمستويات المعنوية المتعارف عليها ١%، ٥%، ١٠% على الترتيب)**					

المصدر: من إعداد الباحث في ضوء نتائج الاختبارات الإحصائية

من الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- معنوية نموذج الانحدار ككل عند مستوى معنوية (1%)، حيث كانت قيمة (F= 48.90)، وهي معنوية عند مستوى معنوية ١% حيث بلغت p- =0.000 value.
- لا يوجد أثر معنوي لأتعاب عملية المراجعة (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء فترات الأزمات، عند أي مستوى معنوية من مستويات المعنوية المتعارف عليها، حيث كانت قيمة (p=0.703).

- يوجد أثر معنوي سلبي لحجم مكتب المراجعة (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء فترات الأزمات، عند مستوى معنوية (١%)، حيث كانت قيمة (p=0.004).
- لا يوجد أثر معنوي لخسارة الشركة لسنتين متتاليتين (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء فترات الأزمات، عند أي مستوى معنوية من المستويات المتعارف عليها، حيث كانت قيمة (p=0.303).
- يوجد أثر معنوي طردي لإصدار المراجع لتقرير متحفظ (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء فترات الأزمات، عند مستوى معنوية (١%)، حيث كانت قيمة (p=0.000).
- يوجد أثر معنوي سلبي للتخصص الصناعي أو القطاعي لمكتب المراجعة (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء فترات الأزمات، عند مستوى معنوية (١%)، حيث كانت قيمة (p=0.002).
- لحجم الشركة (كمتغير مستقل) أثر معنوي سلبي على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع) في ضوء فترات الأزمات، عند مستوى معنوية (٥%)، حيث كانت قيمة (p=0.011).
- القوة التفسيرية لنموذج الانحدار كانت (31%) تقريباً، هو ما يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر نسبة (31%) من تباين المتغير التابع.

يلاحظ الباحث من خلال التحليلات الإضافية، عدم وجود فروق جوهرية بين النتائج المتحصل عليها أثناء الفترات المستقرة وأثناء فترات الأزمات وبين النتائج المتحصل عليها من النموذج الكلي للفترة كاملة، وهو ما يشير لمدى ثبات واستقرار النتائج عبر الزمن، باستثناء ما يلي:

- تبين من خلال التحليلات الإضافية وفي ضوء الفترات المستقرة أنه لا يوجد أثر معنوي لحجم الشركة (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير

تابع)، في حين أنه عند إجراء اختبارات الفروض للنموذج الكلي (الفترة الزمنية كاملة) تبين وجود أثر سلبي لحجم الشركة على تغيير المراجع الخارجي.

- تبين من خلال التحليلات الإضافية وفي ضوء فترات الأزمات أنه لا يوجد أثر معنوي لخسارة الشركة لسنتين متتاليتين (كمتغير مستقل) على تغيير المراجع الخارجي (كمتغير تابع)، في حين أنه عند إجراء اختبارات الفروض للنموذج الكلي (الفترة الزمنية كاملة) تبين وجود أثر طردي لخسارة الشركة لسنتين متتاليتين على تغيير المراجع الخارجي.

ثامناً: نتائج اختبار فروض الدراسة، وتفسيرها:

من اختبار فروض الدراسة وعرض نتائجها من خلال نتائج نموذج الانحدار الأول السابق الإشارة إليه، يمكن استخلاص ما يلي:

- تم قبول فرض الدراسة الأول (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا يوجد أثر بين أتعاب عملية المراجعة وتغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية، ورفض الفرض البديل، **حيث كشفت الدراسة الحالية عن عدم وجود أثر لأتعاب عملية المراجعة على تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية، ذلك عند أي مستوى معنوية من المستويات المتعارف عليها حيث كانت قيمة (p=0.438)**، تفسير ذلك يعني أن عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية لا تتأثر بشكل مباشر بأتعاب المراجعة الخارجية، وقد يرجع ذلك لغياب حدة المنافسة بين مكاتب المراجعة في البيئة المصرية أو عدم قدرة الشركات على التفاوض حول مسألة الأتعاب مع مكاتب المراجعة الكبيرة (خاصة مكاتب المراجعة الأربعة الكبار).
- تم رفض فرض الدراسة الثاني (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا يوجد أثر لحجم مكتب المراجعة على تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية، وقبول الفرض البديل، حيث كشفت الدراسة الحالية عن وجود أثر معنوي سلبي بين حجم مكتب المراجعة وعملية تغيير المراجع الخارجي، ذلك عند مستوى معنوية (١%) حيث كانت قيمة (p=0.000)، تفسير ذلك أنه كلما تمت عملية المراجعة من قبل مكاتب المراجعة الأربعة الكبار كلما انخفض احتمالية تغيير المراجع

الخارجي، وقد يرجع ذلك إلى جودة عملية المراجعة المقدمة من قبل تلك المكاتب الكبيرة وحرص الشركات على التمسك بالتعاقد مع مكاتب المراجعة الأربعة الكبار للقيام بعملية المراجعة الخارجية حفاظاً على مستوى جودة عملية المراجعة.

- تم رفض فرض الدراسة الثالث (صورة فرض العدم) والقائل لا يوجد أثر لخسارة الشركة لسنتين متتاليتين وعملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية، وقبول الفرض البديل، **حيث توصلت الدراسة الحالية لوجود أثر معنوي موجب بين تعرض الشركة للخسارة سنتين متتاليتين وعملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية، ذلك عند مستوى معنوية (5%) حيث كانت قيمة (p=0.011)**، تفسير ذلك يعني أن كلما تعرضت الشركات للخسارة لسنتين متتاليتين كلما زادت فرص تغيير المراجع الخارجي، وربما يرجع ذلك إلى تخوف الشركات المصرية من احتمالية إصدار المراجع لتقرير متحفظ نتيجة تلك الخسائر المتتالية وهو ما سيؤثر سلباً على أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية.
- تم رفض فرض الدراسة الرابع (صورة فرض العدم) والقائل لا يوجد أثر بين إصدار المراجع لتقرير متحفظ وبين عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية، وقبول الفرض البديل، **حيث توصلت الدراسة الحالية لوجود أثر معنوي طردي (موجب) بين إصدار المراجع لتقرير متحفظ وعملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية، ذلك عند مستوى معنوية (1%) حيث كانت قيمة (p=0.000)**، تفسير ذلك يعني أن كلما أصدر المراجع الخارجي تقرير متحفظ تزداد احتمالية تغييره.
- تم رفض فرض الدراسة الخامس (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا يوجد أثر بين التخصص الصناعي لمكتب المراجعة وبين عملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية، وقبول الفرض البديل، **حيث كشفت الدراسة الحالية عن وجود أثر معنوي سلبي بين التخصص الصناعي لمكتب المراجعة وعملية تغيير المراجع الخارجي، ذلك عند مستوى معنوية (١%) حيث كانت قيمة**

(p=0.000)، تفسير ذلك أنه كلما كان مكتب المراجعة متخصصاً في الصناعة التي ينتمي لها العميل كلما انخفض احتمالية تغيير المراجع الخارجي، وقد يرجع ذلك إلى جودة عملية المراجعة المقدمة من قبل تلك المكاتب وحرص الشركات على التمسك بالتعاقد مع مكاتب مراجعة متخصصة في الصناعة التي تعمل بها حتى تضمن الحصول على مستوى مناسب فيما يتعلق بجودة عملية المراجعة.

- تم رفض فرض الدراسة السادس (صورة فرض العدم) والقائل بأنه لا يوجد أثر لحجم الشركة وعملية تغيير المراجع الخارجي في البيئة المصرية، وقبول الفرض البديل، **حيث كشفت الدراسة الحالية عن وجود أثر معنوي عكسي (سلبي) بين حجم الشركة وعملية تغيير المراجع الخارجي، ذلك عند مستوى معنوية (١%) حيث كانت قيمة (p=0.004)**، تفسير ذلك أنه كلما زاد حجم الشركة كلما انخفض احتمالية تغيير المراجع الخارجي، وقد يرجع ذلك إلى تمسك وحرص الشركات الكبيرة على الحصول على مستوى مناسب لجودة عملية المراجعة من خلال عدم اللجوء لعملية تغيير المراجع الخارجي بشكل مستمر.

فيما يلي مجموعة من الأفكار التي قد تمثل دراسات مستقبلية:

١- دراسة الانعكاسات المختلفة لعملية تغيير المراجع الخارجي.
٢- دراسة الملاءمة القيمية لعملية أو لظاهرة تغيير المراجع الخارجي.
٣- دراسة أثر التغيير المستمر للمراجع الخارجي على مخاطر انهيار أسعار الأسهم.

المراجع

المراجع العربية:

- أحمد، نبيل ياسين. (٢٠١٥). "دور التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة نظرية وميدانية. ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، ص ص. ٧٧ – ١٥٥.
- الدويري، صفوت مصطفي إبراهيم. (٢٠٠٩). "العلاقة بين نوع تقرير مراقب الحسابات وقرار عزل المراقب – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية". ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص. ٢٧٥ – ٣١٥.
- الفقي، رشا علي إبراهيم. (٢٠٠٤). "تحليل ظاهرة التغيير المستمر للمراجعين وأثرها على أداء منشآت الأعمال والمراجعين بهدف بناء إطار مقترح لتخفيضها في ظل البيئة الاقتصادية الحديثة. ***رسالة دكتوراه غير منشورة***، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
- عصيمي، أحمد زكريا ذكي. (٢٠١٥). "أثر التغيير الدوري للمراجع الخارجي على جودة القوائم المالية بالشركات المساهمة: بالتطبيق على البنوك السعودية". ***مجلة الإدارة العامة***، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، العدد الثالث، ص ص. ٦٢٧ – ٦٦٢.
- مبارك، الرفاعي إبراهيم. (٢٠١٠). "التغيير الدوري الإلزامي للمراجعين وأثره على جودة عملية المراجعة – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية". ***مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين***، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٧٦، ص ص. ٤٩٣ – ٥٢٨.
- منصور، أشرف محمد إبراهيم. (٢٠١٧). "رؤية تحليلية انتقادية لتدوير المراجعين الخارجيين في بيئة الأعمال المصرية: دراسة ميدانية". ***مجلة الفكر المحاسبي***، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ص. ٩١ – ١٥٥.

المراجع الأجنبية:

- Akçay, A., (2020). "Auditor Selection, Corporate Governance and Customer Firm Characteristics: A Study on Borsa Istanbul (Bist)". ***International Journal of Contemporary Economics & Administrative Sciences***, Vol. 10, PP. 432 – 450.
- Al-Boor, Y., and Khamees, A., (2016). "Audit Report Lag, Audit Tenure and Auditor Industry Specialization: Empirical Evidence from Jordan". ***Jordan Journal of Business Administration***, Vol. 12, PP. 459 – 479.

- Alsayani, A., Mohamad, N., and Al-Matari, M., (2023). "Audit Committee's Chairman Characteristics and Auditor Choice: An Empirical Evidence from Malaysia ACE Market". ***Cogent Business & Management***, Vol. 10, PP. 1 – 26.
- Bhattacharya, A., and Banerjee, P., (2020). "An Empirical Analysis of Audit Pricing and Auditor Selection: Evidence from India". ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 35, PP. 111 – 151.
- Billor, N., Chatterjee, S., and Hadi, S., (2006). "A re-weighted Least Squares Method for Robust Regression Estimation". ***American Journal of Mathematical and Management Sciences***, Vol. 26, PP. 229 – 252.
- Bills, L., Jeter, C., and Stein, E., (2015). "Auditor Industry Specialization and Evidence of Cost Efficiencies in Homogenous Industries". ***The Accounting Review***, Vol. 90, PP. 1721 – 1754.
- Boone, P., Khurana, K., and Raman, K., (2015). "Audit Firm Tenure and The Quality Risk Premium". ***Journal of Accounting Auditing and Finance***, Vol. 23, PP. 115 – 140.
- Cameran, M., Francis, R., Marra, A., and Pettinicchio, A., (2015). "Are There Adverse Consequences of Mandatory Auditor Rotation? Evidence from The Italian Experience". ***Auditing***: ***A Journal of Practice and Theory***, Vol. 34, PP. 1 – 24.
- Fadaly, S., (2018). "Determinants of Auditor Choice in Emerging Markets: Evidence from Saudi Arabia". ***The Business & Management Review***, Vol. 9, PP. 65 – 72.
- Firth, M., Rui, M., and Wu, X., (2012). "How do Various Forms of Auditor Rotation Affect Audit Quality? Evidence from China". ***The International Journal of Accounting***, Vol. 47, PP. 109 – 138.
- Francis, B., Hunter, M., Robinson, M., and Yuan, X., (2017). "Auditor Changes and the Cost of Bank Debt". ***The Accounting Review***, Vol. 92, PP. 155 – 184.

- Greene, H., (2012). "Econometric Analysis", Available at: ***https://www.ctanujit.org/uploads/2/5/3/9/25393293/_econometric_analysis_by_greence.pdf***
- Guizani, M., and Abdalkrim, G., (2022). "Ownership Structure, Board Independence and Auditor Choice: Evidence from Gcc Countries". ***Journal of Accounting in Emerging Economies***, Vol. 12, PP. 127 – 149.
- He, J., (2015). "Auditor Industry Specialization Auditor Experience and Accounting Restatement". ***International Business Management***, Vol. 9, PP. 1686 – 1697.
- Huang, X., and Kang, F., (2018). "Company reputation and auditor choice: evidence from fortune 1000 companies". ***Accounting Research Journal***, Vol. 31, PP. 232 – 248.
- Jenkins, S., and Velury, U., (2008). "Does Auditor Tenure Influence the Reporting of Conservative Earnings?". ***Journal of Accounting and Public Policy***, Vol. 27, PP. 115 – 132.
- Khalil, F., (2022). "Auditor Choice and Its Impact on Financial Reporting Quality: A Case of Banking Industry of Pakistan". ***Asia Pacific Management Review***, Vol. 27, PP. 292 – 302.
- Kwon, Y., Lim, D., and Simnett, R., (2014). "The Effect of Mandatory Audit Firm Rotation on Audit Quality and Audit Fees: Empirical Evidence from The Korean Audit Market". ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, Vol. 33, PP. 167 – 196.
- Lennox, S., Wu, X., and Zhang, T., (2014). "Does Mandatory Rotation of Audit Partners Improve Audit Quality". ***The Accounting Review***, Vol. 89, PP. 1775 – 1803.
- Lin, J., and Liu, M., (2009). "The Impact of Corporate Governance on Auditor Choice: Evidence from China". ***Journal of International Accounting, Auditing and Taxation***, Vol. 18, PP. 44 – 59.

- Noda, A., (2018). "Auditor Choice as A Commitment Device". ***Journal of Financial Reporting and Accounting***, Vol. 16, PP. 374 – 394.
- Reid, C., and Carcello, V., (2017). "Investor Reaction to The Prospect of Mandatory Audit Firm Rotation". ***The Accounting Review***, Vol. 92, PP. 183 – 211.
- Rezaei, F., and Saleh, N., (2017). "Auditor Switching and Audit Fee Discounting: The Iranian Experience". ***Asian Review of Accounting***, Vol. 25, PP. 335 – 360.
- Robu, B., Grosu, M., and Istrate, C., (2016). "The Effect of The Auditors, Rotation on The Accounting Quality in The Case of Romanian Listed Companies under The Transition of IFRS". ***Auditor Financier***, Vol. 7, PP. 65 – 77.
- Roush, B., Church, K., Jenkins, G., Mccracken, A., and Stanley, D., (2011). "Commentary Auditor Rotation: The PCAOB Considers a New Direction". ***American Accounting Association***, Vol. 5, PP. 15 – 20.
- Wang, J., and tuttle, M., (2009). "The Impact of Auditor Rotation on Auditor Client Negotiation". ***Accounting Organization and Society***, Vol. 34, PP. 222 – 243.
- Yu, B., and Lenard, J., (2013). "The Effect of Client Importance and Auditor Tenure on Accounting Conservatism: Evidence from Chinese Companies". ***International Business Research***, Vol. 6, PP. 176 – 186.